

Distr.: General
4 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٤٦ و ١٦٠ (ب) من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١ تموز/يوليه
٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والميزانية المقترحة للقوة في
الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠٠ ٧١٠ ٥١٨ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١
٣٠٠ ٦٩٢ ٥١٨ دولار	النفقات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١
٩٠٠ ١٧ دولار	الرصيد الحر المتبقي في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١
٦٠٠ ٤٧٠ ٥٤٥ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١١/٢٠١٢
٨٠٠ ١٦٠ ٥٤٥ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ ^(أ)
٨٠٠ ٣٠٩ دولار	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ ^(أ)
٣٠٠ ٢٠٢ ٥١٧ دولار	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
٦٠٠ ٢٠ ٥١٧ دولار ^(ب)	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ^(ب)

(أ) التقديرات في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول).

(ب) انظر الفقرة ١ أدناه.



أولا - مقدمة

١ - ريثما تتلقى الجمعية العامة معلوماتٍ مستكملة عن تشكيل الأسطول الجوي للبعثة، سنتطوي توصيةُ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تخفيض قدره ١٨١ ٧٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المعدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٣٨ أدناه). وقد أوردت اللجنة الاستشارية في هذا التقرير ملاحظاتٍ وتوصياتٍ إضافية، حسب اقتضاء الحال.

٢ - ويرد تقريرُ اللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة المتعلقة بتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوثيقة A/66/718. أما تقريرها هذا، فهو يتناول الموارد وسائر البنود المتصلة تحديداً بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٣ - وقد نظرت اللجنة الاستشارية في مقترحات الأمين العام المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/701 و Corr.1) آخذةً في الحسبان توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الصادرة عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر الفصل الثاني من الوثيقة (A/66/5) (Vol. II)، فأبدت تعليقاتٍ محددة بشأن تلك التوصيات ضمنتها في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أدناه. ويرد في الوثيقة A/66/719 تقريرُ اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بحسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولا تزال اللجنة الاستشارية تشدد على أهمية الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات، وهي تؤكد ضرورة تنفيذ توصيات المجلس في الأطر الزمنية التي يحددها الأمين العام.

٤ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمةٌ بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية وتلك التي استخدمتها كوثائق معلومات أساسية أثناء نظرها في مسألة تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ثانيا - أداء الميزانية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

٥ - في القرار ٢٨٢/٦٤، خصصت الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٧١٠ ٥١٨ مليون دولار (وصافيه ٧٠٠ ٧١٣ ٥٠٧ دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبلغ مجموع النفقات في تلك الفترة ما إجماليه ٣٠٠ ٦٩٢ ٥١٨ دولار (وصافيه ٨٠٠ ٠٦٢ ٥٠٥ دولار) مع تبقي رصيد حر قدره

١٧ ٩٠٠ دولار. ويرد تحليلٌ للفروق في تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (الفقرات من ٢٨ إلى ٣٩ من الوثيقة A/66/582). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قيمة الإسهامات غير الواردة في الميزانية والمقدمة من الحكومة المضيفة بلغت ٤٠٠ ٨٠١ ١٣ دولار، وهي إسهاماتٌ تتصل بالأراضي والمواقع التي جرى توفيرها للبعثة (المرجع نفسه، الفرع الثالث - واء).

٦ - وفي الفترة المالية المذكورة، انخفض الإنفاق في مجالات عدة من ضمنها ما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٤٠٠ ٠٧٣ ١٦ دولار أو ٥,٤ في المائة): يعزى الانخفاض إلى النقصان في الاحتياجات اللازمة لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات الذي نتج عن التأخر في النشر المقرر لبعض الوحدات، وتراجع تكاليف القوات بسبب ارتفاع معدل الشغور الفعلي إلى ٢١ في المائة مقارنة بنسبة الـ ٢٠ في المائة المقررة، وانخفاض الاحتياجات اللازمة لبدلات الإجازات الترفيهية. وقد قابلت هذا الانخفاض جزئياً الاحتياجات الإضافية اللازمة لتغطية بدل الإقامة المقرر للبعثة والمستحق لضباط الأركان، وهي الاحتياجات الناشئة عن النشر الكامل لهؤلاء الضباط مقارنةً بعامل التأخر في النشر المطبق في الميزانية ونسبته ٢٠ في المائة؛

(ب) الاتصالات (٣٠٠ ٣١٣ ٢ دولار أو ١٤,٢ في المائة): يعزى الانخفاض في المقام الأول إلى إلغاء التزاماتٍ تتعلق باستئجار أنظمة رادار بسبب عدم ورود الفواتير، وإلى تراجع التكاليف المردودة المتعلقة بالاكْتفاء الذاتي للقوات نظراً لانخفاض مستويات نشر الأفراد عن المعدل المقرر لها؛

(ج) المعدات الخاصة (٨٠٠ ٢٣٥ ١ دولار أو ٢٣,٩ في المائة): يعزى الانخفاض أساساً إلى تراجع التكاليف المردودة المتعلقة بالاكْتفاء الذاتي للقوات نظراً لانخفاض مستويات نشر الأفراد عن المعدل المقرر لها في تلك الفترة، وإلى صرف النظر عن اقتناء معدات للمراقبة لوجود تلك المعدات في المخزون؛

(د) النقل الجوي (٩٠٠ ٦٠٤ ٦ دولار أو ٧,٨ في المائة): يعزى الانخفاض إلى نقصان الاحتياجات اللازمة لاستئجار الطائرات العمودية وتشغيلها بسبب انخفاض عدد ساعات الطيران الناشئ بدوره عن زيادة استعمال النقل البري، وتراجع عدد الرحلات الجوية المكونة المتجهة إلى بيروت، وخفض عدد الطائرات العمودية من تسع طائرات إلى سبع. وقابلت هذا الانخفاض جزئياً نفقاتٌ إضافية تعزى إلى ازدياد متوسط تكلفة الوقود ليصل إلى ٠,٧٨ دولاراً للتر الواحد مقارنةً بالتكلفة الواردة في الميزانية وقدرها ٠,٥٠ دولاراً للتر الواحد.

٧ - بيد أن هذا الانخفاض في النفقات المبين أعلاه قابلته احتياجات إضافية تتعلق أغلبها بالبنود التالية: (أ) الموظفون الدوليون (٦٣٧ ٠٠٠ دولار أو ٦,٤ في المائة) بسبب انخفاض المعدل الفعلي للشغور ونسبته ١٦,٧ في المائة مقارنةً بالمعدل الوارد في الميزانية ونسبته ٢٢ في المائة؛ (ب) الموظفون الوطنيون (٣٣٣ ١٠٠ دولار أو ٣٠,٨ في المائة) بسبب انخفاض المعدل المتوسط للشغور إلى ١١,٧ في المائة مقارنةً بالمتوسط المقرر ونسبته ١٦ في المائة، وتنقيح جدول مرتبات الموظفين الوطنيين الذي أصبح سارياً في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية (٢٥٨ ٩٠٠ دولار أو ٢,٥ في المائة)، وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع التكاليف الفعلية لوقود الديزل وغاز البروبان السائل؛ (د) النقل البري (٩٤٢ ٨٠٠ دولار أو ١١ في المائة) وتعزى الزيادة أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية لوقود الديزل عما كان مقرراً في الميزانية؛ (هـ) النقل البحري (٥٨٥ ١٠٠ دولار أو ١٥,١ في المائة) بسبب ارتفاع متوسط النشر الفعلي بنشر ثماني سفن بحرية بدلاً من سبع سفن كما كان مقرراً، إضافة إلى التغير في تشكيل الأسطول مقارنةً بالتشكيل المقرر له.

٨ - والتعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية على المعلومات المعروضة في تقرير الأداء وتناولت فيها أوجه الإنفاق كل على حدة يمكن الاطلاع عليها، حسب ترتيب ورودها، في إطار مناقشة اللجنة للميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الفرع الرابع أدناه.

ثالثاً - المركز المالي والمعلومات المالية في الفترة الحالية

٩ - أفيدت اللجنة الاستشارية بأن الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء لصالح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بلغت منذ إنشائها وحتى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ ما مجموعه ٤٠٩ ٨٣٤ ٥٠٠ دولار. وبلغت المدفوعات المسددة حتى التاريخ نفسه ما قدره ٩٨٣ ٥٧٠ ٣٠٠ دولار، أي أن رصيداً قدره ٤٢٦ ٢٦٠ ١٣٠ دولار لم يُسدّد بعد. وأفيدت اللجنة أيضاً بأن مبلغاً يقدر بـ ٤٤٥ ١٣٠ ٤٤٥ دولار ومبلغاً آخر يقدر بـ ٤٨٠ ٣٧٠ ٠٠٠ دولار استحقا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لسداد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات على التوالي. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، كان المركز النقدي للبعثة يقدر بما مبلغه ٣٧٠ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك احتياطي مخصص للتشغيل لمدة ثلاثة أشهر قدره ٤٨٣ ٦٢ ٠٠٠ دولار. أما الرصيد النقدي المتبقي وبلغ ٣٠٨ ٠١٧ ٠٠٠ دولار، فقد كان كافياً لسداد التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في آذار/مارس ٢٠١٢.

١٠ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أيدت اللجنة الاستشارية بأن مبلغا قدره ٢١ ٧٧٢ ٠٠٠ دولار قد دفع منذ إنشاء البعثة لتغطية ٥٠٩ مطالبات، مع تبقي مطالبة واحدة لم تكن قد حُسمت بعد في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتنتظر اللجنة الاستشارية أن تتم تسوية تلك المطالبة المعلقة في أقرب وقت ممكن.

١١ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ كان في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ كما يلي:

القوام المأذون به ^(أ)	القوام الفعلي	معدل الشغور (نسبة مئوية)
أفراد الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٩,٥
الوظائف		
الموظفون الدوليون	٣٧١	٥,٤
الموظفون الوطنيون	٧٢٧	٩,٥
المساعدة المؤقتة العامة		
الوظائف الدولية	٣	٣٣,٣

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به للفترة.

١٢ - ووُفيت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الجارية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع إيراد أسباب الفروق (انظر المرفق الأول). وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بلغت نفقات تلك الفترة ما مجموعه ٤٢١ ٤٩٠ ٢٩٠ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيقدر مجموع النفقات بما إجماليه ٨٠٠ ١٦٠ ٥٤٥ دولار فيما يمثل انخفاضا عن المخصصات البالغة ٦٠٠ ٤٧٠ ٥٤٥ دولار مع توقع تبقي رصيد حر قدره ٨٠٠ ٣٠٩ دولار. وتلاحظ اللجنة أن مجموع النفقات المقدرة البالغ كما سلف ٨٠٠ ١٦٠ ٥٤٥ دولار يشمل الزيادة في النفقات المتوقعة حدوثها في البنود التالية:

(أ) الموظفون الدوليون (٥ ٠١٨ ٥٠٠ دولار) والموظفون الوطنيون (٥ ٦٥٧ ٧٠٠ دولار)، بسبب انخفاض معدلات الشغور عن المقرر في الميزانية وتنقيح جداول مرتبات الموظفين الوطنيين اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٥٧٧ دولار) والنقل البري (١٧٠٧ ٠٠٠ دولار)، وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع تكلفة الوحدة من وقود الديزل؛

(ج) النقل البحري (٧٠٠ ٣١٨ دولار)، بسبب ارتفاع التكاليف المتعلقة بسفینتین أضيفتا إلى أسطول فرقة العمل البحرية.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من دراستها للمرفق الأول أنه من المتوقع أن يقابل الزيادة المقدّرة في النفقات المذكورة أعلاه انخفاضاً في النفقات في عدد من أوجه الإنفاق يُسجل أغلبه في بند الوحدات العسكرية (٢٠٠ ٩٣٤ ١٨ دولار) نظراً لتوقع ارتفاع المعدل المتوسط للشغور إلى ٢٠ في المائة مقارنةً بالمعدل المطبق في الميزانية ونسبته ١٨ في المائة، وفي بند النقل الجوي (٢٠٠ ٦١٢ ١ دولار) نظراً لتراجع الاحتياجات الناتج عن نشر طائرات عمودية من طراز Bell 212 الأقل تكلفة لعدم توافر طائرات عمودية من طراز Super Puma.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، ووسع نطاق تلك الولاية في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أذن المجلس فيه بزيادة حجم القوة إلى قوامٍ أقصاه ١٥ ٠٠٠ جندي. وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية القوة المؤقتة في قراره ٢٠٠٤ (٢٠١١) الذي مدّدها حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. والقوة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام هو استعادة السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان (انظر الفقرتين ١ و ٢ من الوثيقة A/66/701).

١٥ - ويصف الأمين العام افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة في الفقرات من ٧ إلى ١٤ من تقريره عن الميزانية المقترحة. ويُذكر أن القوة المؤقتة ستواصل خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ الاضطلاع بأنشطتها التشغيلية العادية المتمثلة في رصد وقف الأعمال العدائية من خلال القيام بأنشطة الدوريات المنتظمة، وستستمر في جهودها المبذولة بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية لمنع وقوع انتهاكات للخط الأزرق. وستواصل القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني على اتخاذ خطوات لإنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخلو من أي عناصر مسلحة أو أصول أو أسلحة غير مأذون بها، عدا ما يخص القوة المؤقتة والجيش اللبناني. وستواصل القوة المؤقتة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، في حدود قدراتها، لضمان ألا تُستخدم منطقة عملياتها في أنشطة عدائية من أي نوع. وفي الوقت

نفسه، ستواصل فرقة العمل البحرية الاضطلاع بعمليات الاعتراض في منطقة العمليات البحرية للقوة المؤقتة، بالتعاون مع البحرية اللبنانية، وستواصل إجراء التدريبات مع البحرية.

١٦ - ويضيف الأمين العام أن القوة المؤقتة ستواصل تعزيز التعاون والتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية، على النحو الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن ٢٠٠٤ (٢٠١١). وفي هذا الصدد، يُتوخى خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ الإسراع بوتيرة آلية الحوار الاستراتيجي القائمة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني التي تهدف إلى تسهيل تولي الجيش اللبناني تدريجياً المسؤولية عن توفير الأمن في منطقة عمليات القوة المؤقتة والمياه الإقليمية اللبنانية. ويستطرد الأمين العام قائلاً إن القوة المؤقتة ستواصل، بالتنسيق والتعاون مع الطرفين كليهما، عملية تعليم الخط الأزرق بشكل واضح. وستقوم القوة المؤقتة أيضاً بتزويد الجيش اللبناني، بناء على طلبه، بدعم هندسي إضافي في بناء طريق موازية للخط الأزرق تزيد من إمكانية وصول الجيش والقوة المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل القوة المؤقتة بناء قدرات الجيش اللبناني بطرق منها تعزيز قدرته على التنسيق المدني - العسكري.

١٧ - وفي قرار مجلس الأمن ٢٠٠٤ (٢٠١١)، طلب المجلس إلى الأمين العام إجراء استعراض استراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لضمان أن تكون القوة المؤقتة مشكّلة على الوجه الأنسب للاضطلاع بالمهام الموكولة إليها. وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام أن الاستعراض، الذي أُجري بموجبه تقييم لأداء الوظائف والمهام والأنشطة الرئيسية المنوطة بالبعثة، سيحال إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٢ (المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٨ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما قدره ٣٠٠ ٢٠٢ ٥١٧ دولار في انخفاضٍ عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، والبالغة ٦٠٠ ٤٧٠ ٥٤٥ دولار، قدره إجمالاً ٣٠٠ ٢٦٨ ٢٨ دولار ونسبته ٥,٢ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالمقارنة بالنفقات المتوقعة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ وقدرها ٨٠٠ ١٦٠ ٥٤٥ دولار (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، يصل الانخفاض المقترح في الموارد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ما قدره ٥٠٠ ٩٥٨ ٢٧ دولار.

١٩ - وتغطي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تكاليف نشر ١٥ ٠٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية و ٣٧٠ موظفاً دولياً و ٧١٧ موظفاً وطنياً، و ٣ وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لموظفين دوليين.

٢٠ - ويُعزى أساسا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات من الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى النقصان في البنود التالية: (أ) الوحدات العسكرية (١٠٠ ٦٢٠ ٢٧ دولار)؛ (ب) النقل الجوي (٨٠٠ ١٧٩٠ ١ دولار)؛ (ج) الاتصالات (٤٠٠ ٩١٤ ٩ دولار)؛ (د) تكنولوجيا المعلومات (٦١٨ ٠٠٠ دولار). وهذا الانخفاض تقابله جزئيا زيادة مقترحة في البنود التالية: (أ) الموظفون الدوليون (٥٠٠ ٧٣٦ دولار)؛ (ب) الموظفون الوطنيون (٢٠٠ ١٦٠ ٢ دولار)؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٥٤٤ دولار).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الموارد المعتمدة ٢٠١٢/٢٠١١	الموارد المقترحة ٢٠١٢/٢٠١٣	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	-

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به للفترة.

٢١ - تصل الاحتياجات المقدّرة اللازمة لأفراد الوحدات العسكرية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ٣٠٠ ٩٥٨ ٢٨٤ دولار، بانخفاض قدره ١٠٠ ٦٢٠ ٢٧ دولار ونسبته ٨,٨ في المائة عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويتبين للجنة الاستشارية من دراستها للمعلومات التكميلية الواردة إليها أن الانخفاض في الاحتياجات يعزى في المقام الأول إلى النقصان في المجالات التالية:

(أ) تسديد تكاليف القوات (٨٠٠ ٦٠٢ ١٥ دولار أو ٨,٨ في المائة)، بسبب تطبيق عامل تأخر في النشر نسبته ٢٠ في المائة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بعامل نسبته ١٨ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، ووقف اعتماد مدفوعات تكميلية للبلدان المساهمة بقوات أذن به للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ فقط؛

(ب) السفر عند الالتحاق بالقوة والتناوب والإعادة إلى الوطن (٤٠٠ ١٣٥ ٣ دولار أو ١٤,٢ في المائة)؛ يعزى الانخفاض أساسا إلى زيادة الاعتماد على طائرات الأمم المتحدة بدلا من الطائرات المستأجرة وإلى تطبيق عامل أعلى للتأخر في النشر نسبته ٢٠ في المائة؛

(ج) حصص الإعاشة (٧٠٠ ٢٠٧ ٣ دولار أو ١٥,٧ في المائة)، بسبب تطبيق عامل أعلى للتأخر في النشر نسبته ٢٠ في المائة وانخفاض تكاليف النقل والتبريد وتوقع النقص في الاستهلاك استنادا إلى الخبرات الأخيرة؛

(د) المعدات المملوكة للوحدات (٤٩٢ ٣٠٠ دولار أو ٥,٧ في المائة)؛ يعزى الانخفاض أساساً إلى تطبيق عامل أعلى للتأخر في النشر نسبته ٢٠ في المائة وإلى خفض حجم إحدى الوحدات.

٢٢ - وفيما يتعلق بالانخفاض في الاعتمادات المرصودة للوحدات العسكرية الناتج أساساً عن تطبيق عامل تأخر في النشر نسبته ٢٠ في المائة مقارنة بالعامل المطبق في الميزانية ونسبته ١٨ في المائة، تلاحظ اللجنة الاستشارية بعد الاطلاع على المعلومات التكميلية أن المعدل المتوسط لعامل التأخر في النشر كان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ما نسبته ١٩,١ في المائة، في حين بلغ المعدل الفعلي اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠١٢ ما نسبته ١٩,٥ في المائة.

٢٣ - وفيما يتعلق بحصص الإعاشة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تطبيق عامل للتأخر في النشر نسبته ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يؤدي إلى انخفاض نسبته ٢ في المائة في العدد المقرر من القوات الذي احتُسبت على أساسه حصص الإعاشة. وتلاحظ اللجنة مع ذلك أن المقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة الحالية تعكس انخفاضاً مقترحاً نسبته ١٥,٧ في المائة أي نحو ٣,٢ ملايين دولار. وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة بأن الفرق في التكلفة يعكس انخفاضاً يعزى إلى الزيادة في عامل التأخر في النشر المستخدم في الميزانية، وتقلبات أسعار الصرف، وتطبيق عامل لعدم الاستخدام. وسيُطبق عامل عدم الاستخدام هذا من خلال إدارة أكثر صرامة لمخزونات حصص الإعاشة تشمل عدم توفير حصص إعاشة للأفراد العسكريين الحاصلين على إجازات ترفيهية. كما أُبلغت اللجنة بأن الدورات المنتظمة للتزويد بحصص الإعاشة المنفذة كل ٢٨ يوماً في المتوسط أصبحت تشمل عبوات حصص الإعاشة المجمعة عوضاً عن حصص الإعاشة الطازجة، وذلك استناداً إلى عمرها التخزيني وتاريخ انتهاء صلاحيتها. وترحب اللجنة الاستشارية بنهج إدارة حصص الإعاشة المبين في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، إلا أنها تأمل أن يتم الحفاظ على نوعية حصص الإعاشة التي تُزود بها القوات.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الموارد المعتمدة ٢٠١٢/٢٠١١	الموارد المقترحة ٢٠١٣/٢٠١٢	الفرق
الموظفون الدوليون	٣٧١	٣٧٠	(١)
الموظفون الوطنيون	٧٢٧	٧١٧	(١٠)
الوظائف المؤقتة	٣	٣	-
المجموع	١١٠١	١٠٩٠	(١١)

٢٤ - تصل الاحتياجات المقدّرة اللازمة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ٦٠٠ ٥٥١ ١٠١ دولار بزيادة قدرها ٢ ٨٩٦ ٠٠٠ دولار ونسبتها ٢,٩ في المائة عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويُعزى هذا الارتفاع في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات في البنود التالية:

(أ) الموظفون الدوليون (٧٣٦ ٥٠٠ دولار أو ١,٢ في المائة): تعزى الزيادة أساساً إلى تنقيح جداول المرتبات اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وتطبيق عامل شغور نسبته ١٠ في المائة مقارنة بنسبة ١١ في المائة في الفترة الجارية، واحتساب القيمة التقديرية للتكاليف العامة للموظفين على أساس النفقات الفعلية ونسبة ٧١ في المائة من مجموع المرتبات الصافية مقارنة بنسبة ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويقابل تلك الزيادات جزئياً انخفاضُ الاحتياجات المتعلقة بالاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مع سريان جدول المرتبات الجديد (المرجع نفسه، الفقرة ٦٥)؛

(ب) الموظفون الوطنيون (٢ ١٦٠ ٢٠٠ دولار أو ٥,٩ في المائة): تعزى الزيادة أساساً إلى تنقيح جداول مرتبات الموظفين الوطنيين اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتطبيق عامل شغور بنسبة ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية مقارنةً بنسبة ٣٣ في المائة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويقابل هذا الفرق جزئياً انخفاضُ الاحتياجات المتصلة بما اقترح من إلغاء ١١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٦).

٢٥ - ويورد الجدول المبين أدناه معلومات عن عوامل الشغور المطبقة عند إعداد مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، إلى جانب معلومات عن الفترتين الحالية والسابقة وعن حالة معدل الشغور الراهنة.

الموظفون المدنيون: عوامل الشغور

(نسبة مئوية)

الفئة	متوسط معدل الشغور الفعلي ٢٠١١/٢٠١٠	عامل الشغور المطبق في الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١	معدل الشغور الفعلي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	عامل الشغور المقترح ٢٠١٣/٢٠١٢
الموظفون الدوليون	١٦,٧	١١	٥,٤	١٠
الموظفون الوطنيون	٣١,٠	٣٣	٢٠,٧	٢٠
فئة الخدمات العامة الوطنية	١١,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠
المساعدة المؤقتة العامة	١٣,٩	—	٣٣,٣	—

معدلات الشغور

٢٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية التطبيق المقترح لعامل شغور نسبته ١٠ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الدوليين رغم أن معدل الشغور الفعلي في البعثة يبلغ ٥,٤ في المائة حالياً. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن معدل ١٠ في المائة يعكس مواعمة حالة شغل الوظائف مع المستويات الطبيعية استناداً إلى خبرة البعثة في دوران الموظفين والفترة اللازمة لاستقدامهم واستبدالهم. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن معدل الشغور المطبق يأخذ بعين الاعتبار معدلات الشغور الفعلية التي شهدتها البعثة خلال الفترات المالية الأخيرة، أي ٢٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ١٧ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إضافة إلى المعدل المدرج في ميزانية الفترة الحالية والبالغ ١١ في المائة.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام سلط الضوء على الخطوات الفعلية التي اتخذتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة لخفض معدلات الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين، ويعزى الانخفاض أساساً إلى توافر المرشحين الذين أحازهم مجلس الاستعراض المركزي الميداني (المرجع نفسه، الفرع الخامس - باء). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة بذل قصارى جهدها لتقليل شغور الوظائف. وتبدي اللجنة المزيد من التعليقات على مسألة معدلات الشغور في عمليات حفظ السلام في تقريرها المعد عن المسائل الشاملة.

توصيات بشأن الوظائف

٢٨ - يرد في وثيقة الميزانية وصف مفصل للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في إطار كل عنصر، وهو يعكس انخفاضاً صافياً مقترحاً قدره ١١ وظيفة. ويرد في المرفق الثاني أدناه موجزٌ للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها البعثة لاستعراض ملاكها الوظيفي وإجراء التعديلات من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية المتغيرة بوسائل منها إعادة تخصيص أو إلغاء الوظائف التي يُرأى أن مهامها لم تعد ضرورية.

تحويل الوظائف

٢٩ - يقترح الأمين العام تحويل وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) في مكتب مدير دعم البعثة إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة. وبناء على عبء عمل الوظيفة وطبيعة مسؤولياتها، أشير إلى أنه بالإمكان الاستعانة بمرشحين وطنيين قادرين على أداء المهام المطلوبة في وحدة السجلات والمحفوظات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦). وليس لدى

اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح الأمين العام، وهي تشجع البعثة على مواصلة تحديد مزيد من الفرص لتحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية.

إعادة تخصيص الوظائف ونقلها

٣٠ - اقترح الأمين العام، على نحو ما يرد في المرفق الثاني أدناه، عددا من عمليات إعادة تخصيص الوظائف أو نقلها للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ومن هذه العمليات إعادة تخصيص وظيفتين إحداهما من فئة الخدمة الميدانية بقسم شؤون الموظفين المدنيين والأخرى لموظف في وطني من قسم الخدمات الطبية، وذلك لإنشاء وحدة لإدارة المعلومات في مكتب قائد القوة/رئيس البعثة. وستكون الوحدة مسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إدارة المعلومات في القوة، وستعمل بشكل وثيق مع الخدمات الإقليمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير الإدارة الفعالة لبرامج تكنولوجيا المعلومات ومع وحدة إدارة السجلات. ومن شأن إنشاء هذه الوحدة أن يضمن للقوة نظاما منسقا لإدارة المعلومات (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨).

٣١ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن إنشاء وحدة إدارة المعلومات يعكس الحاجة إلى تحسين الطريقة المتبعة حاليا لإدارة المعلومات في البعثة والتي تتسم بالتشتت. ومن شأن الوحدة، بناء على ذلك، أن توحد في ظل هيكل إداري واحد مختلف الوحدات التي تتولى حاليا إدارة المعلومات والسجلات في البعثة. وأشار أيضا إلى أن حجم العنصر العسكري في مقر البعثة وكثرة تناوب ضباط الأركان يزيدان من تعقيد التحدي الذي يتمثل في ضمان كفاءة إدارة المعلومات وفعاليتها وفقا لسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها. وكما لوحظ في الفقرة ٢٨ أعلاه، تثنى اللجنة الاستشارية على جهود البعثة الرامية إلى تلبية ما ينشأ من احتياجات عن طريق إعادة تخصيص وظائف قائمة تنطوي على مهام غير ذات صلة بتلك الاحتياجات. بيد أن اللجنة ما زالت ترى أن الاقتراحات المتعلقة بإنشاء وظائف جديدة ينبغي أن تكون مبررة تماما (انظر الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/65/743). وفي هذا الصدد وبالنظر إلى أن إنشاء وحدة إدارة المعلومات يعكس توحيدا لقدرات قائمة بالفعل، ترى اللجنة الاستشارية أن إنشاء الوحدة يمكن أن يتم دون إعادة تخصيص وظيفتين كما هو مقترح.

٣٢ - ويقترح الأمين العام مزيداً من حراك الوظائف على النحو التالي:

(أ) إعادة تخصيص وظيفتين لمرجم شفوي (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب بيروت لتعزيز قسم شؤون الإعلام. ويذكر الأمين العام أن وظيفة واحدة ستُخصص لوحدة الإنتاج الإذاعي للمساعدة في تعزيز إنتاج محتوى برامج إذاعة القوة التي تُبث كل

أسبوعين على محطات الإذاعة المحلية، أما الوظيفة الثانية فتُخصص لوحدة رصد وسائط الإعلام (الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢ من الوثيقة A/66/701). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أنه لم تعد هناك حاجة إلى وجود قدرة مخصصة للترجمة الشفوية في مكتب بيروت، وأنه في حالة الاحتياج إلى دعم من هذا القبيل فستقدمه مجموعة المترجمين الشفويين الموجودة في مقر القوة المؤقتة؛

(ب) إعادة تخصيص وظيفة واحدة لمساعد لغوي (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من المركز المشترك للعمليات اللوجستية لكي يعمل شاغلها كمساعد إداري في مكتب مدير دعم البعثة لتقديم الدعم المكتبي، وإعادة تخصيص وظيفة واحدة لمساعد مجلس التحقيق (من فئة الخدمة الميدانية) يعمل شاغلها في وحدة الامتثال والرصد كمساعد إداري (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٦ و ٣٧)؛

(ج) إعادة تخصيص وظيفة واحدة لفني اتصالات سلكية ولاسلكية (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لمساعد لغوي (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من المركز المشترك للعمليات اللوجستية للاضطلاع على التواالي بمهام مستشار للموظفين (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وذلك من أجل توسيع نطاق أنشطة الرعاية وتقديم خدمات المشورة للموظفين (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٩ و ٤٠)؛

(د) نقل خمس وظائف (١ ف-٤، و ١ خ م، و ٣ خ ع و) من قسم إدارة العقود للاضطلاع بنفس المهام في قسم الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٤١)؛

(هـ) إعادة تخصيص وظيفة واحدة لمساعد مالي (من فئة الخدمة الميدانية) إلى قسم الخدمات العامة يعمل شاغلها كمساعد إداري لإدخال العمل بنظام إلكتروني لأوامر العمل (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣)؛

(و) إعادة تخصيص أربع وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية (وظيفة واحدة لمساعد هندسي، وأخرى لمساعد لشؤون الوقود، ووظيفتان لمساعدتين لشؤون النقل) لقسم الخدمات العامة ليعمل شاغلها كمساعدين لشؤون إدارة المرافق (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤)؛

(ز) إعادة تخصيص وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الأصول (من فئة الخدمة الميدانية) من قسم الإمدادات للاضطلاع بمهام مساعد لشؤون إدارة الممتلكات، وإعادة تخصيص وظيفتين لمساعدتين لغويتين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من المركز المشترك

للعمليات اللوجستية للاضطلاع على التوالي بمهام مساعد لشؤون الطيران ومساعد لشؤون المخزون والإمدادات (المرجع نفسه، الفقرات من ٤٥ إلى ٤٧).

٣٣ - وليس لدى اللجنة أي اعتراض على اقتراحات الأمين العام فيما يتعلق بإعادة تخصيص الوظائف ونقلها على النحو الوارد في الفقرة ٣٢ أعلاه.

إلغاء الوظائف

٣٤ - يقترح الأمين العام إلغاء ١١ وظيفة من وظائف الخدمات العامة الوطنية تشمل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المشتريات ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون حصص الإعاشة و ٩ وظائف لمساعدين لغويين في المركز المشترك للعمليات اللوجستية (المرجع نفسه، الفقرات ٤٢ و ٤٧ و ٤٨). وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح الأمين العام إلغاء ١١ وظيفة.

٣٥ - وكما جاء في الفقرة ٣١ أعلاه، لا تؤيد اللجنة الاستشارية مقترح إعادة تخصيص وظيفتين لوحدة إدارة المعلومات. وترى اللجنة أنه إذا لم تعد هناك حاجة إلى المهام الحالية التي يقوم بها شاغلا الوظيفتين، فينبغي أن ينظر الأمين العام في إلغائهما.

٣ - التكاليف التشغيلية

الاعتمادات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	الاعتمادات المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الفرق
١٣٤ ٢٣٦ ٦٠٠ دولار	١٣٠ ٦٩٢ ٤٠٠ دولار	(٣ ٥٤٤ ٢٠٠ دولار)

٣٦ - تبلغ الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما مجموعه ١٣٠ ٦٩٢ ٤٠٠ دولار، بانخفاض قدره ٣ ٥٤٤ ٢٠٠ دولار ونسبته ٢,٦ في المائة مقارنةً بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات في إطار البنود التالية:

(أ) النقل الجوي (٨٠٠ ٧٩٠ ١ دولار أو ٢١,١ في المائة)، يعزى الانخفاض أساساً إلى ما يلي: '١' نشر طائرتين عموديتين من طراز Bell 212 الأقل تكلفة عوضاً عن طائرتين عموديتين من طراز Super Puma؛ '٢' الانخفاض في ساعات الطيران المقررة من ٢ ٠٠٠ ساعة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١ ٨٠٠ ساعة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢؛ '٣' تراجع الاحتياجات اللازمة لتغطية ساعات تعقب السواتل. وتقابل هذا الانخفاض جزئياً

زيادةً في تكلفة وقود الطائرات من ٠,٦٥ دولاراً للتر الواحد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٠,٩٣ دولاراً للتر الواحد في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٧١)؛

(ب) الاتصالات (٤٠٠ ٩١٤ دولار أو ٦ في المائة)، يعزى الانخفاض إلى تراجع معدلات الاقتناء بسبب تمديد فترة استخدام المعدات الموجودة، وإلى انخفاض المدفوعات لسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي نتيجة لارتفاع عامل التأخر في النشر المطبق ونسبته ٢٠ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ٧٣)؛

(ج) تكنولوجيا المعلومات (٦١٨ ٠٠٠ دولار أو ١٧,٧ في المائة)، يعزى الانخفاض أساساً إلى تراجع معدلات الاقتناء بسبب تمديد فترة استخدام المعدات الموجودة واستخدام المخزون المتوافر من قطع الغيار واللوازم (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤).

٣٧ - وتقابل انخفاض الاحتياجات في هذه المجالات زيادةً في بندي النقل البري (٩٠٠ ١٣٩ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٥٤٤ دولار)، وقد ذكر أن كلتا الزيادةين تعزى أساساً إلى زيادة تكلفة اللتر من وقود الديزل من ٠,٦٣ دولاراً في الفترة الحالية إلى ٠,٩٢ دولاراً استناداً إلى متوسط السعر خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٩ و ٧٠).

النقل الجوي

٣٨ - فيما يتعلق بالعمليات الجوية، أبلغت اللجنة الاستشارية في إحدى جلساتها أنه برحيل طائرتين في مطلع عام ٢٠١٢ تقلص حجم الأسطول من سبع طائرات عمودية إلى خمس طائرات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة، إلى جانب مواصلتها بذل الجهود لإيجاد بديل لهاتين الطائرتين، تعتزم إذا ظل أسطولها على حجمه هذا الإبقاء على ساعات الطيران المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، والبالغ عددها ١ ٨٠٠ ساعة، عن طريق زيادة استخدام كل طائرة من الطائرات المتبقية. وحصلت اللجنة على معلومات عن الأثر المالي الناجم عن خفض عدد طائرات الأسطول، وقد أوضحت هذه المعلومات أن الاحتياجات اللازمة للعمليات الجوية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ستصل إلى ٤٠٠ ٥١٥ دولار، أي ما يمثل انخفاضاً قدره ١٨١ ٧٠٠ دولار مقارنة بمبلغ ٦ ٦٩٧ ١٠٠ دولار الوارد في الميزانية المقترحة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافي الجمعية العامة، عند نظرها في هذا المقترح، بمعلومات إضافية عما استجد بشأن الجهود الرامية لإيجاد بديل للطائرتين. وفي حالة تعذر إيجاد بديل في تلك المرحلة، توصي اللجنة بتعديل الميزانية المقترحة بمبلغ قدره ١٨١ ٧٠٠ دولار. وفي حالة حصول البعثة على طائرات عمودية إضافية خلال الفترة المالية، فينبغي الإبلاغ عن أي نفقات متصلة بها في تقرير الأداء.

النقل البري

٣٩ - في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات حفظ السلام خلال الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لاحظ المجلس أن عدد المركبات الموزعة على الموظفين الدوليين يتجاوز بكثير الاستحقاقات المحتسبة على أساس النسبة الموحدة. كما لاحظ المجلس أن مركبات عديدة من مركبات نقل الركاب الخفيفة كانت تنتقل يوميا حاملة راكباً واحداً فقط بين مدينة صور حيث توجد مساكن الموظفين، ومقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في الناقورة (انظر الفقرتين ٢١٥ و ٢١٨ الواردتين في الفصل الثاني من الوثيقة (A/66/5 (Vol. II)). ولاحظت الإدارة أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة شرعت، بعد مراجعة الحسابات، في استخدام حافلتين مكوّنتين إضافيتين للنقل بين صور والناقورة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢٢). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، في إطار الاستجابة لملاحظات مجلس مراجعي الحسابات، سيجري خفض عدد مركبات نقل الركاب الخفيفة على صعيد القوة المؤقتة بأكملها بما عدده ٢١ مركبة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضاً أن هذا التقليل لا يعزى بالتحديد إلى الزيادة في استخدام الحافلات المكوّنية وإنما إلى كفاءة استخدام الموارد وإلى عوامل تشغيلية أخرى.

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من دراستها للمعلومات التكميلية المقدّمة إليها أنه من المقرر توزيع ٢١٠ من مركبات نقل الركاب الخفيفة على الموظفين الدوليين خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بينما يبلغ عدد الوظائف المقترحة للفترة نفسها ٣٧٠ وظيفة. ولا يزال هذا العدد أعلى بكثير من عدد المركبات الموزعة إذا ما تم تطبيق النسب الموحدة المعتمدة لعمليات حفظ السلام. وتدرك اللجنة الاستشارية أن الموظفين بحاجة للحصول على مركبات لأداء واجباتهم الرسمية، إلا أنها تشعر بالقلق إزاء ما خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات بشأن عدد مركبات نقل الركاب التي يبدو أنها تُستخدم في المقام الأول للانتقال من مكان العمل وإليه. وتتوقع اللجنة أن تواصل القوة المؤقتة استعراض استخدام المركبات في البعثة وأن تُجري التعديلات اللازمة لمواءمة حجم أسطولها مع النسب الموحدة. وتطلب اللجنة تقديم معلومات عن هذه المسألة في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على أن تشمل تلك المعلومات، إذا اقتضى الأمر، تقديم مبررات لمخصصات الأسطول المقترحة الزائدة عن النسب الموحدة. ويتضمن تقرير اللجنة عن المسائل الشاملة المزيد من التعليقات عن مسألة أسطول المركبات.

تكنولوجيا المعلومات

٤١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الاعتماد المخصص لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يعكس انخفاضا قدره ٨٠٠ ٥٨٥ دولار أي ما نسبته ٥٠ في المائة مقارنةً مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويُعزى ذلك إلى تمديد فترة استخدام المعدات الموجودة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن الموجودات الحالية من الحواسيب (الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة والحواسيب المحمولة الصغيرة) تبلغ ٢٠٣٤ جهازا تشمل ١٠٠١ من الأجهزة المستخدمة إما للتدريب أو كمقاهٍ للإنترنت أو لتحضير فواتير الاتصالات الهاتفية أو لتوفير التغطية الشبكية للوحدات أو كأجهزة احتياطية. ومع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ انخفاضا في مستوى اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات، فهي ترى أنه ينبغي للبعثة مواصلة استعراض ما لديها من حواسيب. ويتضمن تقرير اللجنة عن المسائل الشاملة المزيد من التعليقات على مسألة الموجودات من معدات تكنولوجيا المعلومات.

فرقة العمل البحرية

٤٢ - ستواصل فرقة العمل البحرية، حسب ما ذكر الأمين العام، الاضطلاع بالتعاون مع البحرية اللبنانية بعمليات الاعتراض المنفذة في منطقة العمليات البحرية للقوة المؤقتة، وستواصل أيضاً إجراء التدريبات مع البحرية (الفقرة ٧ من الوثيقة A/66/701) وقد رُصد اعتماداً قدره ٩٠٠ ٧٩٢ ٣١ دولار لفرقة العمل للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو يعكس انخفاضا طفيفا قدره ٩٠٠ ١١٢ دولار مقارنة مع التمويل المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

٤٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد تم الإبلاغ عن زيادة في الإنفاق خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ قدرها ١٠٠ ٥٨٥ ٤ دولار تحت بند النقل البحري، وأنه من المتوقع تسجيل زيادة في الإنفاق بمبلغ يناهز ٣,٣ ملايين دولار خلال فترة ٢٠١١/٢٠١٢ الجارية (انظر الفقرتين ٧ و ١٢ أعلاه). وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، أن فرقة العمل البحرية تتألف من تسع سفن (فرقاطتين، وطرادتين، وسفينة خفر سواحل، وسفينة دعم، وثلاثة زوارق دورية) وطائرتين عموديتين بحريتين. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، فقد أُبلغت اللجنة أن افتراضات الميزانية التي تستند إليها الموارد المقترحة تغطي متطلبات نشر سبع سفن (٣ فرقاطات، و ٣ سفن لخفر السواحل، وسفينة حربية للدعم) وطائرتين عموديتين، مع تطبيق عامل تأخر في النشر بنسبة ٢٥ في المائة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تخطيط العمليات لا يزال يستند إلى افتراض تشغيل ونشر تسع سفن وطائرتين عموديتين. بيد أن افتراض تشغيل سبع سفن الذي تقوم عليه الميزانية يعكس حالة أكثر توازنا مع الواقع من حيث توافر

الأصول، وذلك استناداً إلى تجربة البعثة ومع مراعاة الفجوات الزمنية المتصلة باستبدال السفن. ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي أن تستند الميزانية المقترحة إلى افتراضات ميزنة مبررة تماماً تأخذ في الاعتبار كلا من البيانات التاريخية والعوامل المنظورة. وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة علماً بافتراضات التخطيط المستخدمة عند إعداد الموارد المقترحة لفرقة العمل البحرية.

٤٤ - وفي التقرير السابق الذي أعدته اللجنة الاستشارية عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة، طلبت اللجنة أن تُقدم في سياق مشروع الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ معلومات عن الخطوات المتخذة لإدماج الإجراءات المتبعة للتحقق من المعدات المملوكة للوحدات التي تستخدمها فرقة العمل البحرية في دليل المعدات المملوكة للوحدات (الفقرة ٤٠ من الوثيقة A/65/743/Add.9). وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة علماً بالمعلومات المستكملة التي تضمنتها الميزانية المقترحة وتفيد بأن القوة المؤقتة وضعت إجراءات للتحقق من المعدات المملوكة للوحدات التي تستخدمها فرقة العمل (الفرع السادس - باء من الوثيقة A/66/701). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن المعلومات المستكملة التي أوصي بإدخالها على دليل المعدات المملوكة للوحدات فيما يتعلق بتلك الإجراءات ستُعرض على الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات للنظر فيها والموافقة عليها أثناء الاجتماع المقبل للفريق المقرر عقده عام ٢٠١٤.

التدريب

٤٥ - رُصد اعتماد قدره ١ ٢٥٩ ٠٠٠ دولار لأنشطة التدريب خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، يشمل مبلغ ٥١٩ ٨٠٠ دولار للسفر ومبلغ ٧٣٩ ٢٠٠ دولار للرسم واللوازم والخدمات (المرجع نفسه، الفقرات من ٥٤ إلى ٥٦). وترد أيضاً معلومات عن العدد المقرر للمشاركين في التدريبات في كل من الدورات الخارجية والدورات التي تجري في إطار القوة المؤقتة نفسها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المقرر أن يشارك الموظفون الدوليون في دورات تدريبية خارج منطقة البعثة في ١٠٤ مناسبات خلال الفترة المالية. وتخلص اللجنة كذلك من دراستها للمعلومات المتاحة عن الفترتين ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١٢/٢٠١١ والمقترحات بشأن الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، أن كل موظف دولي من موظفي البعثة سيشارك فيما متوسطه تدريب خارجي واحد كل ثلاث سنوات تقريباً. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن موظفي البعثة يحتاجون للسفر إلى مقر الأمم المتحدة أو قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا أو مركز الخدمات الإقليمية في عنتبي بأوغندا للمشاركة في الدورات التي تنظمها الأمم المتحدة ولا تتوافر في منطقة البعثة. وأشار إلى أن

غالبية الدورات متصلة بتدريبات تقنية ضرورية لتنمية مهارات الموظفين أو للحصول على شهادات ولا سيما في مجالات مثل الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والنقل، والإمدادات، والأمن، والهندسة، والخدمات الطبية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن القوة المؤقتة سعت إلى خفض تكاليف السفر من خلال قيامها، قدر الإمكان، باختيار التدريبات المقدمة في المنطقة أو في أوروبا.

٤٦ - وتذكر اللجنة الاستشارية بالفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦ وفيها أكدت الجمعية العامة ضرورة تخصيص أكبر حصة ممكنة من الموارد المتاحة لأغراض التدريب لإعداد لأنشطة التدريب وتنفيذها، وتقليل التكاليف الإضافية بما فيها تكاليف السفر المرتبط بالتدريب إلى أدنى حد ممكن. وتكرر اللجنة الإعراب عن موقفها ومفاده أن السفر لأغراض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (الفقرة ١٣٥ من الوثيقة A/65/743). ويتضمن تقرير اللجنة عن المسائل الشاملة المزيد من التعليقات عن هذه المسألة.

لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها

٤٧ - في تقرير الأداء عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، أفاد الأمين العام بأنه بالرغم من أن النواتج المقررة كانت إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من أراضٍ مساحتها ١٩٢ ٠٠٠ متر مربع، فقد بلغت مساحة المنطقة التي جرى تطهيرها فعلا ١٢ ٠١٦ مترا مربعا (A/66/582)، الإنجاز المتوقع ١-١). ويُذكر أن النقصان يعكس تحولا في الاحتياجات التشغيلية من إزالة الألغام من مناطق القتال إلى الإزالة اليدوية للألغام من نقاط على امتداد الخط الأزرق، استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن الاستعراض التقني المشترك الذي أجرته إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة المؤقتة واكتمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وكما هو مبين في إطار الميزنة القائمة على النتائج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، فستظل أعمال إزالة الألغام من نقاط الوصول إلى الخط الأزرق موضع التركيز الرئيسي لأنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها البعثة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة من قراءتها للتقرير الثامن عشر الذي أعده الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن عدد النقاط المتفق بين الأطراف على تعليمها بلغ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٥٣ نقطة من أصل ٤٧٠ نقطة مقرر تعليمها. وقد قام مزيلو الألغام التابعون لقوة الأمم المتحدة المؤقتة بتطهير مداخل ١٩٢ نقطة وجرى قياس ١٤٠ نقطة (الفقرة ٣٤ من الوثيقة S/2012/124). وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، أبلغت اللجنة عند الاستفسار بأنه

ليس من الممكن التنبؤ بمساحة الأراضي أو عدد مسارات الدخول التي سيتم إزالة الألغام منها إذ أن ذلك مرهون بأولويات الأطراف وبيئة العمليات عموماً.

٤٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوحدات العسكرية التابعة للقوة المؤقتة والقائمة بإزالة الألغام تتلقى الدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومن المقترح أن يُرصد لهذا الدعم اعتماداً قدره ٢٩٤ ٠٠٠ دولار للخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ (الفقرتان ٥٧ و ٥٨ من الوثيقة A/66/701). وتشير اللجنة إلى أن هذا يمثل انخفاضاً بنحو ١٣٨ ٠٠٠ دولار مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وهو انخفاض نشأ حسيماً ذكر عن تسليم مهام تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى القوات المسلحة اللبنانية. وقد أُبلغت اللجنة عند الاستفسار أن الخدمات المقدمة تشمل التدريب على مرحلة ما قبل التصديق وتقييم عمليات التصديق التي تقوم بها الوحدات العسكرية لإزالة الألغام، وإجراء زيارات رصدٍ لضمان الجودة إلى مواقع إزالة الألغام، وتقديم الإحاطات للموظفين بشأن السلامة.

المواد الإعلامية والتثقيفية ومواد الاتصال المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٤٩ - كما يرد بالتفصيل في إطار الميزنة القائمة على النتائج الوارد في الميزانية المقترحة، تعزز البعثة إعداد وتوزيع مجموعة متنوعة من المواد من قبيل الملصقات والكتيبات وحلقات المفاتيح في إطار حملتها للإعلام والتثقيف والاتصال فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تستهدف جميع موظفي القوة المؤقتة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرى رصد اعتماد قدره ٢٧٦ ٥٢ دولاراً لتلك المواد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه نظراً لكثرة تناوب الأفراد العسكريين، فإن هذه المواد تكمل وتدعم الجهود المبذولة لنشر المعلومات بين جميع الموظفين.

المشاريع السريعة الأثر

٥٠ - يُقترح رصد اعتماد قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لمواصلة تنفيذ البعثة للمشاريع السريعة الأثر. ويذكر الأمين العام أن استمرار القوة المؤقتة في إظهار دعمها للسكان المحليين في منطقة عملياتها هو أمر حاسم، وأن هذه المشاريع لا تزال ضرورية. وأشار إلى أن القوة المؤقتة اضطلعت باستعراض لمشاريعها السريعة الأثر وقررت أنه لا تزال هناك حاجة إلى سد الفجوة من حيث إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وكذلك إلى توفير دعم بناء القدرات للسلطات المحلية (الفقرات من ٥٩ إلى ٦١ من الوثيقة A/66/701).

٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تخصيص ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في الفترة الجارية لمشاريع سريعة الأثر يبلغ عددها ٢٥ مشروعا. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ كانت هناك ثمانية مشاريع قيد التنفيذ بتكلفة كلية قدرها ١٣٧ ٠٧٢ دولاراً. وأُفيدت اللجنة كذلك بأن حدوث تغيرات في الإشراف على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر في البعثة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ أدى إلى بعض التأخير في تنفيذ المشاريع. وذكر مع ذلك أن مهام الإشراف يباشرها حالياً مكتب الشؤون المدنية الذي تولاه اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأن وتيرة العمل في تلك المشاريع تسارعت منذ ذلك الحين. وتؤكد اللجنة الاستشارية أهمية المشاريع السريعة الأثر باعتبارها سبيلاً لتحسين العلاقات بين البعثة والسكان المحليين، وتنتظر من القوة المؤقتة أن تنفذ جميع المشاريع المقررة في حينها.

٤ - مسائل أخرى

تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٥٢ - ترد معلومات بشأن تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي في الفقرات من ١٥ إلى ٢١ من وثيقة الميزانية المقترحة التي ورد فيها أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ستواصل القيام بدور مركز التنسيق الإقليمي في مجالات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلوك والانضباط، وما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأنشطة الرقابية، وذلك لكل من القوة المؤقتة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان بسبل من بينها توفير الدعم الإداري واللوجستي والتقني. ويذكر الأمين العام كذلك أن القوة المؤقتة ستستمر في قيادة الجهود الإقليمية في مجال التدريب. ولا تزال اللجنة الاستشارية تؤيد المبادرات المتخذة لتيسير المزيد من التعاون الإقليمي فيما بين البعثات في الشرق الأوسط وتدعم الدور الحالي الذي تقوم به القوة المؤقتة في هذا الصدد. وتلاحظ اللجنة في هذا السياق أن المفهوم المقترح لمركز إقليمي للخدمات يهدف لتلبية احتياجات البعثات العاملة في الشرق الأوسط قد يكون له أثره على الترتيبات الحالية للتعاون (انظر الفقرة ٨٤ من الوثيقة A/66/591). وموقف اللجنة في هذا الشأن مبين في تقريرها المعد عن المسائل الشاملة.

متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٥٣ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، حدوث

تحسن عام في مجال رصد تنفيذ توصيات المجلس. وفي مثال على ذلك أبرز المجلس على وجه الخصوص إنشاء وحدة الامتثال والرصد في مكتب مدير دعم البعثة (انظر الفقرة ١١ الواردة في الفصل الثاني من الوثيقة (A/66/5 (Vol. II)). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الوحدة أنشئت خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وهي تجمع بين المهام الحالية لمجالس التحقيق والمهام الجديدة المتعلقة بالامتثال والرصد، بما في ذلك تنسيق الاستجابة لملاحظات مراجعي الحسابات ووضع وتنفيذ إجراءات لإدارة المخاطر. وتعرب اللجنة الاستشارية عن ثقتها في أن وحدة الامتثال والرصد سوف تيسر تنفيذ توصيات الجهات الرقابية على وجه السرعة. وتطلب اللجنة أن تُقدم في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ معلومات عن سير عمل الوحدة، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة المخاطر.

خامسا - خاتمة

٥٤ - يرد في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/66/582) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ١٧ ٩٠٠ دولار إضافة إلى الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٢٨ ٨٥٧ ٥٠٠ دولار.

٥٥ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الفرع الخامس من الميزانية المقترحة (A/66/701). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ ورهنا بتقديم معلومات مستكملة بشأن تشكيل الأسطول الجوي للبعثة، بتخصيص مبلغ قدره ٦٠٠ ٠٢٠ ٥١٧ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر أيضا الفقرة ١ أعلاه).

الوثائق

- أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/582)
- ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/701 و Corr.1)

- التقرير الثامن عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2012/124)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/743/Add.9)
- قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٥ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٠٠٤ (٢٠١١)

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢		النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢		الفرق	
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(٣)-(٤) أسباب الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
المراقبون العسكريون	-	-	-	-	-	-
الوحدات العسكرية	٣١٢ ٥٧٨,٤	١٦١ ٤٩٤,٥	١٥١ ٠٨٣,٩	١٣٢ ١٤٩,٧	٢٩٣ ٦٤٤,٢	١٨ ٩٣٤,٢
انخفاض الاحتياجات نتيجة ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي ونسبته ٢٠ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ١٨ في المائة	٦,١	-	-	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-
وحدات الشرطة المشكّلة	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٣١٢ ٥٧٨,٤	١٦١ ٤٩٤,٥	١٥١ ٠٨٣,٩	١٣٢ ١٤٩,٧	٢٩٣ ٦٤٤,٢	١٨ ٩٣٤,٢
الموظفون المدنيون						
الموظفون الدوليون	٦١ ٥١٨,٣	٣٩ ٦٢٧,٧	٢١ ٨٩٠,٦	٢٦ ٩٠٩,١	٦٦ ٥٣٦,٨	(٥ ٠١٨,٥)
احتياجات إضافية نتيجة لانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي ونسبته ٥ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ١١ في المائة	(٨,٢)	-	-	-	-	-

	نفقات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢				النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			
	المخصصات		مجموع النفقات		الرصيد الحر		النفقات	
	مجموع النفقات		الرصيد الحر		مجموع النفقات		الرصيد الحر	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١) ÷ أسباب الفرق	الفرق المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (نسبة مئوية)
الموظفون الوطنيون	٣٦ ٥٦٩,٧	٢٤ ٩٥٣,٧	١١ ٦١٦,٠	١٧ ٢٧٣,٧	٤٢ ٢٢٧,٤	٥ ٦٥٧,٧	(١٥,٥)	احتياجات إضافية نتيجة لانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي ونسبته ٢١ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ٣٣ في المائة، ونتيجة لتنقيح جداول مرتبات الموظفين الوطنيين اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
متطوعو الأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	٥٦٧,٦	٢٩٠,٧	٢٧٦,٩	١٥٠,٨	٤٤١,٥	١٢٦,١	٢٢,٢	انخفاض الاحتياجات نتيجة لارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي مقارنة بافتراض شغل جميع الوظائف
المجموع الفرعي	٩٨ ٦٥٥,٦	٦٤ ٨٧٢,١	٣٣ ٧٨٣,٥	٤٤ ٣٣٣,٥	١٠٩ ٢٠٥,٦	(١٠ ٥٥٠,٠)	(١٠,٧)	
التكاليف التشغيلية								
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-	-	-	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستشاريون	١٣٦,٢	٥٣,٦	٨٢,٦	٨٢,٦	١٣٦,٢	-	-	-
السفر الرسمي	١ ٢٩١,٨	٥٥٣,٤	٧٣٨,٤	٧١٥,٠	١ ٢٦٨,٤	٢٣,٤	١,٨	-

نفقات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢		النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢					
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات ٢٠١٢/٢٠١١	الرصيد الحر المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	الفرق (نسبة مئوية)	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١)	أسباب الفرق
المرافق والهياكل الأساسية	٥١ ٧٥٣,٥	٣٢ ٠٩٥,٠	١٩ ٦٥٨,٥	٢٥ ٢٣٥,٨	٥٧ ٣٣٠,٨	(٥ ٥٧٧,٣)	(١٠,٨)
احتياجات إضافية نتيجة لارتفاع المتوسط الفعلي لتكلفة وقود الديزل لتصبح ٠,٩٣ دولارا للتر الواحد مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية وقدرها ٠,٦٣ دولارا للتر الواحد؛ يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات اللازمة لردّ تكاليف الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات							
النقل البري	٨ ٤٢٢,٠	٦ ٤١٢,٧	٢ ٠٠٩,٣	٣ ٧١٦,٣	١٠ ١٢٩,٠	(١ ٧٠٧,٠)	(٢٠,٣)
احتياجات إضافية نتيجة لارتفاع المتوسط الفعلي لتكلفة وقود الديزل لتصبح ٠,٩٣ دولارا للتر الواحد مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية وقدرها ٠,٦٣ دولارا للتر الواحد							
النقل الجوي	٨ ٤٨٧,٩	٣ ٤٣٥,٢	٥ ٠٥٢,٧	٣ ٤٤٠,٥	٦ ٨٧٥,٧	١ ٦١٢,٢	١٩,٠
انخفاض الاحتياجات نتيجة النشر المقترح لطائرتين عموديتين أقل تكلفة من طراز Bell 212 بسبب عدم توافر طائرات عمودية من طراز Super Puma							
النقل البحري	٣١ ٩٠٥,٨	٣١,٣	٣١ ٨٧٤,٥	٣٥ ١٩٣,٢	٣٥ ٢٢٤,٥	(٣ ٣١٨,٧)	(١٠,٤)
احتياجات إضافية نتيجة لتشغيل سفينتين إضافيتين							
تكنولوجيا المعلومات	٣ ٤٩٩,٩	٣ ٢٨٦,٣	٢١٣,٦	١٥٧,٠	٣ ٤٤٣,٣	٥٦,٦	١,٦
انخفاض الاحتياجات نتيجة لتدني الاحتياجات اللازمة لردّ تكاليف الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات							

المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			نفقات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	
				مجموع النفقات ٢٠١٢/٢٠١١	المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	الفرق (نسبة مئوية)		
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق	
الخدمات الطبية	٤ ٣١٨,٦	٢ ٣٤٩,٣	١ ٩٦٩,٣	١ ٨٨٤,٩	٤ ٢٣٤,٢	٨٤,٤	٢,٠	انخفاض الاحتياجات نتيجة لتدني الاحتياجات اللازمة لردّ تكاليف الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات
المعدات الخاصة	٥ ٠٢٧,٦	٢ ٥١٣,٨	٢ ٥١٣,٨	٢ ٤٠٠,٠	٤ ٩١٣,٨	١١٣,٨	٢,٣	انخفاض الاحتياجات نتيجة لتدني الاحتياجات اللازمة لردّ تكاليف الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣ ٧٣٩,٢	١ ٨٦٧,١	١ ٨٧٢,١	١ ٢٨٣,١	٣ ١٥٠,٢	٥٨٩,٠	١٥,٨	انخفاض الاحتياجات نتيجة لتدني الاحتياجات المتعلقة بالزري والأعلام والشعارات اللاصقة وخدمات كشف الألغام وإزالتها
المشاريع السريعة الأثر	٥٠٠,٠	٧٠,٣	٤٢٩,٧	٤٢٩,٧	٥٠٠,٠	—	—	
المجموع الفرعي	١٣٤ ٢٣٦,٦	٦٤ ٠٥٤,٤	٧٠ ١٨٢,٢	٧٨ ٢٥٦,٧	١٤٢ ٣١١,١	(٨ ٠٧٤,٥)	(٦,٠)	
إجمالي الاحتياجات	٥٤٥ ٤٧٠,٦	٢٩٠ ٤٢١,٠	٢٥٥ ٠٤٩,٦	٢٥٤ ٧٣٩,٨	٥٤٥ ١٦٠,٨	٣٠٩,٨	٠,١	
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٢ ٢٨٧,٤	٧ ٢٠٠,١	٥ ٠٨٧,٣	—	٧ ٢٠٠,١	٥ ٠٨٧,٣	٤١,٤	
صافي الاحتياجات	٥٣٣ ١٨٣,٢	٢٨٣ ٢٢٠,٩	٢٤٩ ٩٦٢,٣	٢٥٤ ٧٣٩,٨	٥٣٧ ٩٦٠,٧	(٤ ٧٧٧,٥)	(٠,٩)	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	—	—	—	
مجموع الاحتياجات	٥٤٥ ٤٧٠,٦	٢٩٠ ٤٢١,٠	٢٥٥ ٠٤٩,٦	٢٥٤ ٧٣٩,٨	٥٤٥ ١٦٠,٨	٣٠٩,٨	—	

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

المكتب/القسم/الوحدة	عدد الوظائف	الرتبة	الوصف	الحالة
التوجيه التنفيذي والإدارة				
مكتب قائدة القوة				
	١ +	موظف فني وطني	موظف لإدارة المعلومات	يعاد تخصيصها من قسم الشؤون الطبية
	١ +	الخدمة الميدانية	مساعد لإدارة المعلومات	يعاد تخصيصها من قسم شؤون الموظفين المدنيين
المجموع الفرعي		٢ +		
العنصر ١				
قسم شؤون الإعلام				
	٢ +	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون الإعلام	يعاد تخصيصهما من مكتب بيروت
		٢ +		
مكتب بيروت				
	٢ -	الخدمات العامة الوطنية	مترجم شفوي	يعاد تخصيصهما لقسم شؤون الإعلام
		٢ -		
المجموع الفرعي		-		
العنصر ٢				
مكتب مدير دعم البعثة				
	١ -	الخدمة الميدانية	مساعد إداري	تحول إلى فئة الخدمات العامة الوطنية
	١ +	الخدمات العامة الوطنية	مساعد إداري	تحول من فئة الخدمة الميدانية
	١ +	الخدمات العامة الوطنية	مساعد إداري	يعاد تخصيصها من المركز المشترك للعمليات اللوجستية
		١ +		
وحدة الامتثال والرصد				
	١ +	الخدمة الميدانية	مساعد إداري	تنقل من مكتب رئيس الخدمات الإدارية
		١ +		

المكتب/القسم/الوحدة	عدد الوظائف	الرتبة	الوصف	الحالة
مكتب رئيس الخدمات الإدارية				
-	١	الخدمة الميدانية	أمين لمجلس التحقيق	تنقل إلى وحدة الامتثال والرصد
+	١	الخدمة الميدانية	مساعد لمستشار شؤون الموظفين	يعاد تخصيصها من الخدمات الإقليمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
+	١	فئة الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية	يعاد تخصيصها من المركز المشترك للعمليات اللوجستية
+	١			
قسم إدارة العقود				
-	١	ف-٤	موظف لإدارة العقود	تنقل إلى قسم الخدمات العامة
-	١	الخدمة الميدانية	مساعد لإدارة العقود	تنقل إلى قسم الخدمات العامة
-	٣	الخدمات العامة الوطنية	مساعد إداري	تنقل إلى قسم الخدمات العامة
-	٥			
قسم الشؤون المالية				
-	١	الخدمة الميدانية	مساعد مالي	يعاد تخصيصها لقسم الخدمات العامة
-	١			
قسم شؤون الموظفين المدنيين				
-	١	الخدمة الميدانية	مساعد للموارد البشرية	يعاد تخصيصها لمكتب قائد القوة
-	١			
قسم المشتريات				
-	١	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون المشتريات	تلغى
-	١			
قسم الخدمات العامة				
+	١	ف-٤	موظف لإدارة العقود	تنقل من قسم إدارة العقود
+	١	الخدمة الميدانية	مساعد لإدارة العقود	تنقل من قسم إدارة العقود
+	١	الخدمة الميدانية	مساعد إداري	يعاد تخصيصها من قسم الشؤون المالية
+	٣	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لإدارة العقود	تنقل من قسم إدارة العقود
+	١	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون إدارة المرافق	يعاد تخصيصها من القسم الهندسي
+	١	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون إدارة المرافق	يعاد تخصيصها من قسم الإمدادات

المكتب/القسم/الوحدة	عدد الوظائف	الرتبة	الوصف	الحالة
	٢ +	الخدمات العامة	مساعد لشؤون إدارة المرافق	يعاد تخصيصهما من قسم النقل الوطنية
	١٠ +			
قسم إدارة الممتلكات				
	١ +	الخدمة الميدانية	مساعد لشؤون إدارة الممتلكات	يعاد تخصيصها من قسم الإمدادات
	١ +			
قسم الإمدادات				
	١ -	الخدمة الميدانية	مساعد لشؤون إدارة الأصول	يعاد تخصيصها إلى قسم إدارة الممتلكات
	١ -	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	تلغى
	١ -	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون الوقود	يعاد تخصيصها إلى قسم الخدمات العامة
	١ +	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لشؤون المخزون والإمدادات	يعاد تخصيصها من المركز المشترك للعمليات اللوجستية
	٢ -			
قسم الخدمات الطبية				
	١ -	موظف فني وطني	صيدلي	يعاد تخصيصها لمكتب قائد القوة
	١ -			
القسم الهندسي				
	١ -	الخدمات العامة الوطنية	مساعد للشؤون الهندسية	يعاد تخصيصها لقسم الخدمات العامة
	١ -			
المركز المشترك للعمليات اللوجستية				
	٩ -	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لغوي	تلغى
	١ -	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لغوي	يعاد تخصيصها لمكتب رئيس الخدمات الإدارية
	١ -	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لغوي	يعاد تخصيصها لمكتب مدير دعم البعثة
	١ -	الخدمات العامة الوطنية	مساعد لغوي	يعاد تخصيصها لقسم الطيران

المكتب/القسم/الوحدة	عدد الوظائف	الرتبة	الوصف	الحالة
قسم النقل	- ١	الخدمات العامة	مساعد لغوي	يعاد تخصيصها لقسم الإمدادات
	- ١٣	الوطنية		
	- ٢	الخدمات العامة	مساعد لشؤون النقل	يعاد تخصيصها لقسم الخدمات العامة
قسم الطيران	- ٢	الوطنية		
	+ ١	الخدمات العامة	مساعد لشؤون الطيران /	يعاد تخصيصها من المركز المشترك للعمليات
	+ ١	الوطنية	العمليات الجوية	اللوجستية
الخدمات الإقليمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	- ١	الخدمات الميدانية	فني اتصالات سلكية ولاسلكية	يعاد تخصيصها لمكتب رئيس الخدمات الإدارية
	- ١			
	- ١٣			
المجموع الفرعي				
المجموع				
الموظفون الدوليون		- ١		
الموظفون الفنيون الوطنيون		-		
الموظفون الوطنيون من فئة		- ١٠		
الخدمات العامة				